

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢١

الاثنين، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميانمار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البند؛ عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

السودان، سيراليون، العراق، غرينادا، غواتيمالا، غينيا،
الفلبين، فيجي، فييت نام، كمبوديا، كوت ديفوار،
كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، ماليزيا، مدغشقر،
المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيبال،
ووفد بلادي ميانمار.

لقد وضعنا مشروع قرارنا التقليدي على جدول
الأعمال منذ الذكرى السنوية الخمسين للجمعية العامة.
وقرارنا يُبين أغلبية آراء بلدان عدم الانحياز، رغم أن مشروع
القرار ليس رسمياً مشروع حركة عدم الانحياز. فهو مشروع
قرار لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ العام الماضي، مع
تقديم وتأيد واسع النطاق من عدد كبير من بلدان حركة
عدم الانحياز.

إننا نعرض مشروع قرارنا مع تصورنا أن نزع
السلاح النووي يُفضي إلى القضاء التام والكامل على
الأسلحة النووية باتخاذ خطوات عملية ملموسة. وإننا نُبين
النتيجة الإيجابية التي أحرزناها في المؤتمر الاستعراضي للدول
الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لعام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة
للمتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي، أود أن أبلغ اللجنة
بأنني، قبل اختتام هذه الجلسة، سأشرح بإيجاز لأعضاء اللجنة
النظام الداخلي المتبع خلال التصويت الذي سيبدأ يوم
الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

السيد ثو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يُشرفني أن
أعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.41، المعنون "نزع
السلاح النووي"، بالنيابة عن مقدميه التالية أسماؤهم:
إثيوبيا، إكوادور، إندونيسيا، أوروغواي، بروني دار السلام،
بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، تايلند، الجزائر، جزر سليمان،
جمهورية ترازيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، سوازيلند،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مقسم إلى مراحل لنزع السلاح النووي يُفضي في نهاية المطاف إلى إزالة الأسلحة النووية؛ ويدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في تاريخ مبكر وإلى تحديد تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي ومعالجتها.

تلك بعض العناصر الرئيسية في مشروع قرارنا. ويتمثل زخمه الرئيسي في الاقتراح القاضي بوضع برنامج على مراحل لنزع السلاح النووي يُفضي في نهاية المطاف إلى إزالة الأسلحة النووية بالكامل وتحقيق هدف قيام عالم خال من الأسلحة النووية. وأود أن أطلب إلى الدول الأعضاء في اللجنة أن تمنح مشروع القرار A/C.1/55/L.41 تأييدها العام، مثلما فعلت بالنسبة للقرار المماثل في العام الماضي.

السيد محمد (العراق): يود وفد بلادي أن يبدي رأيه حول مشروع القرار A/C.1/55/L.41. إن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة. إضافة إلى أنه يمثل جريمة ضد الإنسانية، وذلك وفق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. لذا فإن نزع هذا السلاح يمثل إحدى الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي. إن الأجواء الدولية غير السليمة في الوقت الحاضر، التي يتم فيها حرق الميثاق واللجوء إلى استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول توفر سببا إضافيا لتعزيز السعي الدولي المشترك للوصول إلى اتفاقية لنزع الأسلحة النووية.

إن هدف نزع الأسلحة النووية ليس مطلباً نظرياً ولم يكن في السابق نظرياً. لقد استخدمت الأسلحة النووية مرتين ضد مدنيين آمنين في هيروشيما ونكازاكي. ومخاطر استخدامها موجودة ما دامت هذه الأسلحة موجودة

٢٠٠٠. ولقد وضعنا القرار المتعلق بترع السلاح النووي ليظهر الحقائق والأولويات الراهنة، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في تاريخ مبكر.

ويبحث مشروع القرار A/C.1/55/L.41 في فقرات المنطوق الدول الحائزة للأسلحة النووية، في جملة أمور، على الوقف الفوري لتحسين نوعية الرؤوس النووية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ومنظومات إيصالها؛ ويبحث أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على القيام فوراً، كتدبير مؤقت، بإلغاء حالة التأهب لأسلحتها النووية وتعطيل نشاطها، وعلى اتخاذ تدابير ملموسة أخرى لزيادة خفض حالة استنفار منظومات أسلحتها النووية؛ ويهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفق، في انتظار التوصل إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، على صك ملزم دوليا وملزم قانونا بشأن التعهد على نحو مشترك بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، ويهيب بجميع الدول أن تبرم صكاً ملزماً دولياً وملزماً قانوناً بشأن الضمانات الأمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ ويدعو إلى الشروع فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لوضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها دولياً وعلى نحو فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى وذلك بالاستناد إلى تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه؛ ويدعو إلى إبرام صك قانوني دولي أو أكثر بشأن تقديم ضمانات أمنية كافية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ ويدعو إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في موعد مبكر، وإلى التقيد بها على نحو تام؛ ويكرر الطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ على سبيل الأولوية لجنة مخصصة لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي، في أوائل عام ٢٠٠١، وأن يشرع في مفاوضات بشأن برنامج

المقررة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. فانعقدت ثلاثة اجتماعات وزارية للجنة الاستشارية في انجمنينا وبوجمبورا. وثمة مؤتمر دون إقليمي بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا والاتجار بها على نحو غير مشروع انعقد في انجمنينا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. علاوة على ذلك انعقد مؤتمر دون إقليمي بشأن مسألة اللاجئين والمشردين في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا في بوجمبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آب/أغسطس من هذا العام. وجميع هذه الاجتماعات كانت ترمي إلى كفالة التنفيذ الفعال لمجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا الذي أنشئ في ياوندي بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٩. وهي ترمي كذلك إلى استهلال العمل بآلية الإنذار المبكر واتفاقية المساعدة المشتركة التي أبرمت في مالابو في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

وهكذا أخذت هياكل التعاون الأمني في وسط أفريقيا تنشأ شيئا فشيئا. وهناك مشاريع رئيسية أخرى مماثلة قيد التنفيذ، لا سيما إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا، وإنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية.

إن وسط أفريقيا يعيش حالة من الاضطراب في الوقت الحاضر، لا سيما منطقة البحيرات الكبرى التي تعصف بها الحرب بجميع ما يترتب عليها من آثام، من قبيل تشريد الناس خارج الحدود وداخلها على حد سواء. والمبادرات دون الإقليمية كالتى سبق أن وصفتها تستحق اهتمام الأمم المتحدة وتأييدها على السواء من أجل التأكد من أن السلم والتنمية يشغلان مرة أخرى مكانهما الصحيح في ذلك الجزء من العالم. ولهذا السبب أناشد اللجنة الإعراب عن تأييدها لمشروع القرار وتضامنها معه وذلك باعتماده بالإجماع.

وما دامت البيئة الدولية تفتقر إلى نصوص قانونية ملزمة تحظر استخدامها.

ونشير في هذا السياق إلى ما ورد في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام حول أعمال المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، والتي تضمنت الإشارة إلى أن العقائد النووية التي تطرحها بعض الدول الحائزة على هذه الأسلحة لا تزال تركز على الردع النووي والتهديد باستخدام الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها. لذلك فإن المسؤولية تقع على عاتق جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بالعمل على الحد من هذه الأسلحة والامتناع عن استخدامها أو التهديد بها.

وأخيرا فإن وفد بلادي يدعم مشروع القرار كونه خطوة في سعي الإنسانية لحظر استخدام السلاح النووي وصولا إلى إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة من على سطح البسيطة.

السيد نيتوريو (بورووندي) (تكلم بالفرنسية):

اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. إن وفدي على اقتناع بأن عملنا في ظل قيادتكم سيسلك الطريق الصحيح وستتوج بالنجاح.

وبوصفي رئيسا للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا، وهي اللجنة التي أنشئت بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢، أقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.12 بشأن أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة فيما يتعلق بالتدابير الإقليمية لبناء الثقة، وهي تدابير أمنية تتخذها بلدان وسط أفريقيا باطراد على الصعيد الإقليمي.

منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٥/٥٤ ألف في ١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اتخذ العديد من القرارات في مختلف الاجتماعات بهدف تنفيذ الأعمال

عن أسباب الصراع في أفريقيا؛ وعقد في انجمنينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ المؤتمر دون الإقليمي بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها؛ ومؤخرا، عقد في بوجمبورا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠ المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين. وقد أدت جميعا في كل مرة إلى اعتماد توصيات أو قرارات رئيسية تتوخى الاستجابة بشكل ملائم لمسائل أمنية محددة.

وقد جرت الصراعات اللاهائية التي مزقت وسط أفريقيا منذ سنين عديدة في أذيالها عددا لا يحصى من الضحايا ودمارا من كل نوع، فبذرت الخوف وانعدام الأمن وأهدرت احتمالات التنمية لبلدان المنطقة. وفي الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في سياق اللجنة الاستشارية الدائمة دليل واضح على تصميم هذه البلدان على النجاة من حلقة العنف والموت والفقر التي لا تنتهي، وتهيئة الأوضاع الملائمة لتحقيق السلام والاستقرار والأمن، الأمر الذي يمكن أن يعزز التنمية والرخاء لشعوبها. وهذه الجهود بكل تأكيد جديرة بدعم المجتمع الدولي.

وللجنة أن تفخر بإسهامها في وضع الأساس لنظام حقيقي للأمن الجماعي على الصعيد دون الإقليمي، تلاحظ آثاره المقيدة بالفعل على السلام والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية وستغدو أكثر قوة بمرور الوقت. وقد ذكر المتكلم السابق منجزات اللجنة، بما فيها إبرام ميثاق عدم اعتداء وميثاق للمساعدة المتبادلة؛ وإقامة مجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا، يضطلع بمسؤولية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها؛ وإنشاء آلية للإنذار المبكر، تُعد بمثابة أداة من أدوات الدبلوماسية الوقائية؛ ومركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية، سيسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وثقافة السلام في جميع أنحاء هذه المنطقة دون الإقليمية.

السيد إنغو إنغو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):
لقد طلب وفد بلادي الإدلاء بكلمة في إطار البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال ليعرب عن تأييده لمشروع القرار A/C.1/55/L.12 بوصفه مقبولا، وهو مشروع القرار الذي يُعنى بعمل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والذي عرضه للتو السفير والممثل الدائم لبوروندي.

وقد أدت اللجنة الاستشارية منذ نشأتها دورا هاما جدا في تعزيز السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وأثبتت كونها تمثل أسلوبا خاصا في عمل الناس متضافرين معا وتعزيز الثقة فيما بين بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد أحرزت تقدما ملحوظا، ومن أجدد إنجازاتها بالتبوية اعتماد تدابير محددة لنزع السلاح، وإنفاذ تدابير لبناء الثقة، وتشجيع التعاون في المجال الأمني. واجتماعات اللجنة مقصورة على وزارات الشؤون الخارجية والدفاع وأعضاء الأنساق العليا المدنية والعسكرية للبلدان الأعضاء، وتمثل مناسبات منتظمة لاجتماعهم من أجل تنسيق العمل بشأن طائفة متنوعة من مسائل محددة تؤثر في أمنهم المشترك ولوضع التدابير أو اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل المشترك. وقد تمكنت هذه الخطوات في عدد من الحالات من تبديد التوتر وخفض الافتقار إلى الأمن في المناطق الحدودية.

وعلاوة على هذه الاجتماعات الوزارية، تنظم اللجنة اجتماعات منتظمة لتمكين البلدان الأعضاء من إمعان النظر في بعض مسائل السلام والأمن التي تواجهها على سبيل التحديد ومحاولة التقدم بحول محددة لها. فقد عقدت حلقة دراسية عن التدابير العملية لنزع السلاح، قامت بتنظيمها مجموعة من الدول المهتمة بالأمر في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٨؛ كما عقدت في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٩ الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى عن التنفيذ على صعيد وسط أفريقيا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام

والهرسك، بوليفيا، بيرو، تايلند، توغو، تونس، جامايكا، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فترويل، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي. وأود أن أذكر أنه بعد طبع الوثيقة L.19 قررت أربعة بلدان جديدة هي جزر البهاما وسانت كيتس ونيفس وسان تومي وبرينسيبي وهندوراس أيضا الاشتراك في تقديم مشروع القرار. وأود أن أشير إلى أن أغلبية تلك البلدان الـ ٧٥ أعضاء في المناطق الأربع الخالية من الأسلحة النووية حاليا.

هذه هي السنة الخامسة التي يقدم فيها إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن هذه المسألة الهامة لتنظر فيه. وقد انضمت البرازيل هذا العام إلى نيوزيلندا بوصفها واضعي قرار صدر بأغلبية ١٥٧ صوتا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، مما يمثل زيادة كبيرة على العام الأسبق. وتُعرب عن أملنا في أن يحظى مشروع القرار L.19 بهذا القدر نفسه من التأييد العريض.

وقد طرأت على مشروع القرار هذا العام اختلافات هامة عن النص المقدم في العام الماضي. إذ أضيفت فقرة ديباجة ثالثة تشتمل على مفهوم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي سلط عليه الضوء بوصفه الإنجاز الرئيسي لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠، وهو في صميم الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي ومبادرات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ومهما كانت الجهود التي تبذلها بلدان وسط أفريقيا أهلا للتقدير، فإنها ما كان يتسنى لها وحدها بأي حال أن تحقق هذه النتائج الجديرة بالثناء أو هذه الإنجازات التي تبشر بالخير. ويرجو وفدي في هذا الصدد أن يُعرب عن امتنانه العميق للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة لإدارة شؤون نزع السلاح، لاستمرارها في مساندة أعمال اللجنة الاستشارية الدائمة. ونود أن نشكر أيضا مجموعة البلدان المعنية على دعمها الذي لا يُقدر بثمن، إضافة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي مكنت مساهماتها البالغة الأهمية في الصندوق الاستئماني للجنة من النهوض بتنظيم أعمالها. وتأمل بلدان وسط أفريقيا أن تستمر في الإفادة من زيادة التضامن داخل نطاق المجتمع الدولي من أجل تنفيذ الآلية الرئيسية السالفة الذكر للسلام والأمن وتعزيز التنمية. وسيشكل التبرع المنتظم لصندوق اللجنة الاستئماني برهانا جديرا بالتقدير على هذا التضامن ودعمه لا غنى عنه لقضية السلام في أفريقيا الوسطى. ونشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها، لا سيما الوفود الأعضاء في اللجنة الأولى، على ما تبديه كل عام من التضامن مع بلدان وسط أفريقيا وشعوبها والدعم الذي لا يفتر لها باعتماد القرار المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة. ويحدونا أمل قوي في أن نتمتع من جديد هذا العام بهذا الدعم وأن يُعتمد مشروع القرار A/C.1/55/L.12 بتوافق الآراء.

السيدة بيريرا (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية):

أتشرف بعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.19، المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، بالنيابة عن البلدان التالية المشتركة في تقديمه: إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة

المعاهدات من الأسلحة النووية. وقد تخلت الدول الأطراف في تلك المعاهدات، بالتشاور عن كذب مع الدول المجاورة لها، عن اقتناء الأسلحة النووية وقبلت التزامات التحقق الصارمة في هذا الصدد. وترمي مبادرتنا إلى الحصول على اعتراف من الجمعية العامة، للعام الخامس على التوالي، بنشأة منطقة خالية من الأسلحة النووية تدريجياً تضم نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له. وينبغي النظر إلى هذا الاعتراف بوصفه تأكيداً لالتزامات المجتمع الدولي حيال عدم الانتشار ونزع السلاح.

ونؤكد من جديد، كما فعلنا في السنين الماضية، أن مشروع قرارنا لا ينشئ التزامات قانونية جديدة. كما أنه لا يتعارض مع أي معيار من معايير القانون الدولي السارية على الملاحه، كالمعايير الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا تمس التغييرات التي أدخلت هذا العام سواء لغة قانون البحار أو الاتجاهات الجوهرية الواردة في الفقرة ١ من المنطوق. ونحيب بالدول التي لم تصدق بعد على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وبروتوكولاتها أن تفعل ذلك. إذ تمثل فكرة خلو معظم الكرة الأرضية من الأسلحة النووية نبراساً قوياً يُهتدى به. وهي تضيف زحماً لعملية نزع السلاح النووي وتعزز نظام منع الانتشار النووي.

ونود أن نسجل تقديرنا لجميع من صوتوا تأييداً للقرار ٥٤/٥٤ لام في العام الماضي. وننتظر أن يواصل الحصول على تأييدهم.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بدء

نفاذ المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا، والاعتراف بمنغوليا منطقة خالية من الأسلحة النووية، واستمرار دول الشرق الأوسط في بذل الجهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة

وتشير الفقرة الخامسة من الديباجة إلى الأحكام المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لمبادرات إنشاء المناطق الخالية من هذه الأسلحة. وحذفت الإشارة إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ١٩٩٥. وأضيفت فقرتان سادسة وسابعة جديدتان تبتثقان من قسمة الفقرة الخامسة في قرار العام الماضي. ورفعنا كلمة "النهائي" التي تصف الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال تماماً من الأسلحة النووية.

وفي الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، حذفت أيضاً كلمة "النهائي" وأضيفت عبارة "والعمل على الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية" تمشياً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولدينا اقتناع بأن هذه التعبيرات لن تسبب مشاكل لأي من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وأدخلنا فقرة جديدة، هي الفقرة ٦ من المنطوق، تعبر بدقة عن مفهوم كان يظهر في الفقرة السابعة من الديباجة منذ السنة الأولى لتقديم القرار. ورأينا أنه يمكن تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة عن طريق عقد الاجتماعات المشتركة بين الدول الموقعة على المعاهدات المنشئة لتلك المناطق والأطراف فيها. ونرحب بالجهود الجاري بذلها من قبل المناطق الأربع لتعزيز أهدافها المشتركة. وينظر واضعو القرار في تلك الملاحظات وستجري مناقشتها في وقت لاحق اليوم بين مقدميه ومن يحتمل أن ينضموا إليهم.

ومن أهم التطورات في حقبة نزع السلاح في العقود الأخيرة أن الخيار النووي تم استبعاده بالفعل من عدة أجزاء من العالم. وتسهم المعاهدات الإقليمية، بإضافة معاهدة أنتاركتيكا، في إخلاء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له الواقعة شمال خط الاستواء التي تسري عليها هذه

المستقبل القريب. ومع ذلك، فإننا لا نفقد الأمل في تنفيذ هذه المبادرة النبيلة. وينوي وفد بيلاروس أن يواصل البحث عن اتفاق حول هذه القضية، بما في ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى العمل الجاري في تحضير نص للقرار بتوافق الآراء تراعى فيه مواقف جميع الأطراف.

السيد هوانغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تأييدنا لمشروع القرارين اللذين تنظر فيهما اللجنة الأولى في هذه الدورة، وهما "نزع السلاح النووي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.41 و "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.48. ونود أن نتقدم بالشكر لميانمار وماليزيا على التوالي، اللتين اضطلعتا بالصياغة، على جهودهما في صياغة مشروع القرارين.

أولا، نود أن نؤكد أن مشروع القرار الذي أعدته ميانمار أكثر شمولاً في طبيعته بالنسبة لمشاريع القرارات التي عرضت هذه السنة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتنضم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى مقدمي مشروع القرار هذا، راجية أن يعمل المجتمع الدولي معاً بنشاط لتحقيق هدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية ولبناء عالم خال من هذه الأسلحة في المستقبل القريب. ونذكر تمام الإدراك أن هذا المسعى عسير، وندعو كلا من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تبذل جهوداً متضافرة لتنفيذ هذه المهمة. وبلدان الرابطة، التي تؤمن إيماناً ثابتاً بترع السلاح النووي، كما أعرب عنه انضمامها إلى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، تؤيد تأييداً كاملاً اعتماد مشروع القرار الهام هذا.

النووية في هذه المنطقة، والمفاوضات الجارية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا والمقترحات الرامية لإنشاء هذه المناطق في القوقاز الجنوبي وأوروبا الوسطى والشرقية كلها حركات طبيعية تدفع بالمجتمع الدولي إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المؤكد أن كل هذه المبادرات هي في مراحل متباينة من تنفيذها. فبعض المناطق الخالية من الأسلحة النووية اجتازت اختبار الزمن، وبعضها في مرحلة المناقشة، بينما البعض لم يتجاوز مرحلة الفكرة المقترحة. ولكن ثمة شيء واحد مؤكد، هو أن جهود البلدان تتجه صوب إقرار الأمن الشامل العادل للجميع. وفي هذا الصدد، قد يجد المؤتمر الدولي الذي اقترح الأمين العام كوفي عنان عقده وسائل إزالة الخطر النووي وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وإرساء أمن عالمي ينبغي أن يكمل الجهود الإقليمية التي تبذل لزيادة فعالية التدابير العامة لتحديد الأسلحة وتعزيز الثقة. وعلى هذا الأساس، تنوّه بيلاروس مرة أخرى بالهدف الإنساني لمبادرات الرئيس أليكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية بيلاروس، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرقي أوروبا. والآن في الوقت الذي لا توجد فيه أسلحة نووية في أي بلد من بلدان المنطقة، فإن افتراضها بوجود التزام قانوني بعدم نشرها في أراضيها يمكن أن يتيح حافزاً في غاية الأهمية لزيادة تعزيز أمن أسرة الدول الأوروبية. ونحن مقتنعون، كما كنا من قبل، بأن مبادرة جمهورية بيلاروس بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرقي أوروبا ستبلي المصالح طويلة الأجل لكل من القارة الأوروبية والمجتمع الدولي برمته.

ويجب ألا نفوت الفرصة التاريخية التي يتيحها لدول هذه المنطقة ولأوروبا التقدم الجيوبوليتيكي الذي أحرز في بداية التسعينات. ونذكر أن العوامل السياسية السائدة حالياً تجعل اعتماد أغلبية بلدان المنطقة هذا الاقتراح صعباً في

لكي نفعل ذلك، استغرق التفاوض بشأن إبرام المعاهدة أقل من ثلاث سنوات. ومع ذلك، فمعاهدة الحظر الشامل تقع اليوم في موقع متضارب، إذ هي تأكيد للجهود المبذولة مؤخرا بهدف تحديد الأسلحة ونزع السلاح. لكنها تشكل أيضا، للأسف، مهمة غير مكتملة. ويمكن اعتبار إبرام المعاهدة والدعم الشديد لها إنجازين عظيمين، فهما يؤكدان بشدة وجود قاعدة دولية قوية ضد إجراء المزيد من التجارب النووية. إلا أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، رغم انقضاء أربع سنوات على اعتمادها بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة.

وقد كان هناك دائما هدف مباشر لمشروع القرار هذا، وهو الإسهام في الجهود الجارية للوفاء بالشروط المسبقة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ولهذا، فإن الدعوة إلى تحقيق بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر تشكل الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا العام. وهذه الدعوة التي كثيرا ما تصدرهافرادى البلدان والجمعية العامة كل عام وجدت صدى سريعا في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ٢٠٠٠، الذي اعترف بأن دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ خطوة رئيسية صوب الوفاء بمسؤولياتنا الجماعية لإزاء نزع السلاح النووي.

ولا تزال أستراليا تستمد التشجيع من التقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب لإنشاء نظام الرقابة الدولي، وهو عنصر رئيسي في آلية التحقق التابعة للمعاهدة. ويمثل نظام الرقابة الدولي استثمارا ضخما من المجتمع الدولي. وستكون تكاليف تشغيله باهظة، إلا أنه سيكون ضمانا ضد إجراء المزيد من التجارب النووية. والجهود الرامية إلى ضمان صلاحية عمل النظام وفعاليتها وقت دخول المعاهدة حيز النفاذ جهود هامة، والفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تعترف بذلك. فدخل

وثانيا، نثني على ماليزيا عظيم الشناء لجهودها الدؤوبة الرامية إلى إعلاء شأن الفتوى التاريخية لحكمة العدل الدولية عن طريق عرض مشروع القرار المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها". وتعلق بلدان الرابطة أهمية كبرى على حكم المحكمة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي نص على أن من شأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها أن يتعارض بشكل عام مع قواعد القوانين الدولية المنطبقة على الصراعات المسلحة، ومع ما خلصت إليه المحكمة بالإجماع، وهو أن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة. ونطالب على نحو جاد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوفاء بذلك الالتزام دون إبطاء عن طريق الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف في العام القادم تفضي إلى إبرام المبكر لاتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتجريب ونشر وتخزين ونقل الأسلحة النووية، والتهديد بها أو استخدامها، وإلى إزالة تلك الأسلحة.

السيدة مولز (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): يسر أستراليا أن تعرض مشروع القرار، المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، مع المكسيك ونيوزيلندا واليابان و ٧٠ من الدول الأخرى المقدمة له، كما يرد في الوثيقة A/C.1/55/L.37. ومنذ عرض مشروع القرار، شاركت في تقديمه أيضا أوكرانيا وتركيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - التي وافقت جمعيتها الوطنية مؤخرا على التصديق على المعاهدة - وسيراليون والفلبين.

لقد بدأ المجتمع الدولي بتنفيذ مشروع حظر جميع تجارب التفجيرات النووية قبل نصف قرن تقريبا. ولكن المجتمع الدولي لم يتمكن من فرض حظر شامل إلا عندما انتهت الحرب الباردة. وعندما آن الأوان لنا في نهاية المطاف

النووية، وعملنا بنشاط من أجل إبرام المعاهدة واعتمادها عام ١٩٩٦. ولكن معاهدة الحظر الشامل لم تدخل حيز النفاذ بعد. ومن الضروري لتدعيم السلم والأمن الدوليين أن يبدأ في أقرب وقت ممكن نفاذ معاهدة عالمية لحظر التجارب النووية قابلة للتحقق على نحو فعال وعلى الصعيد الدولي.

ومشروع القرار الذي نعرضه على اللجنة صريح ومتوازن. يوجه دعوات مباشرة، ويهتم بضرورة توقيع وتصديق جميع الدول على المعاهدة. وترى نيوزيلندا أن الامتثال للمعاهدة على الصعيد العالمي من الأمور الجوهرية دائما. ولكننا نعتقد، رغم ذلك، أن البلدان التي أجرت تجارب نووية في الماضي، والتي وقعت على المعاهدة ولكنها لم تصدق عليها بعد، تقع عليها مسؤولية خاصة عن تأكيد التزامها بحظر التجارب. ويراودنا أمل كبير في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء هذا العام، ويسرنا أن مقدميه ثابتون كما كان الحال بالنسبة لقرار العام الماضي.

ومن المسائل الحيوية التي آن أوانها أن يرسل المجتمع الدولي إشارة لا لبس فيها تأييدا لمعاهدة عدم الانتشار. ومشروع القرار هذا، الذي يتسم بالواقعية ويعتمد على مصادر تلقي الدعم الدولي على أوسع نطاق، سيحقق هذا الهدف.

السيد ياماغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

اليابان ترحب بعرض ممثل استراليا لمشروع القرار A/C.1/55/L.37 المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. في العام الماضي، كانت اليابان من بين المقدمين الأصليين للقرار المتعلق بتلك المعاهدة، ويسرها أن تفعل ذلك مرة أخرى بخصوص مشروع قرار هذا العام.

مشروع القرار يدعو إلى الدخول المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهذا واحد من أعلى أولويات المجتمع الدولي في نزع السلاح النووي وعدم

المعاهدة حيز النفاذ في تاريخ مبكر سيمكننا من الإفادة من استثمارنا.

وتحت الفقرة ٣ من المنطوق الدول على مواصلة وقفها الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة. وتتعلق الفقرتان ٤ و ٥ من المنطوق بالشروط المسبقة لبدء نفاذ المعاهدة. فتتطلب من جميع الدول أن توقع وتصدق على المعاهدة، وبالنسبة للدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تمتنع إلى أن يحدث ذلك، عن الأفعال التي من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة ومقصدتها. ونعتقد أن هاتين الدعوتين صريحتان ومتوازنتان. وسنحترم، من جانبنا، الدعوة التي وجهت في الفقرة ٦ من منطوق مشروع قرارنا وسنبقي هذه المسألة قيد النظر على أرفع المستويات السياسية.

وتمثل الجهود التي بذلت مؤخرا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية غط التقدم الذي يمكن أن يولده حافز سياسي رفيع المستوى، ونحث الآخرين على مواصلة إرسال إشارات دعم لا لبس فيها، على أرفع المستويات، لبدء نفاذ المعاهدة.

وأخيرا، نعرب عن أملنا في إمكان اعتماد مشروع القرار هذا بدون تصويت في هذا العام. إن أهدافه مباشرة وصريحة، وهو يرمي إلى تحقيق دخول هذه المعاهدة الهامة حيز النفاذ، لا أكثر ولا أقل.

السيد بوري (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):

دواعي سرورنا أن نشترك مع الدول الرئيسية الأخرى المقدمة لمشروع القرار، وهي أستراليا والمكسيك واليابان، في عرض مشروع قرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الوارد في الوثيقة A/C.1/55/L.37. إن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أهمية كبرى بالنسبة لنيوزيلندا. وطيلة عقود كنا من أقوى الداعين إلى الحظر الشامل للتجارب النووية باعتباره خطوة أساسية على طريق القضاء التام على الأسلحة

بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، بوروندي، بوليفيا، بيرو، تايلند، توغو، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سوازيلند، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، فييت نام، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليبريا، ليسوتو، مدغشقر، مصر، المملكة العربية السعودية، المكسيك، موزامبيق، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس.

لقد أشرك مقدمو مشروع القرار اللجنة معهم خلال الدورات الثلاث الماضية لإعطاء دفعة جديدة لنزع السلاح النووي ولضمان الاتفاق على جدول أعمال من شأنه أن يصبح دليلاً يهتدى به في العمل مستقبلاً لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الواضح أن السعي إلى نزع السلاح النووي فقد قوة الدفع بعد نهاية الحرب الباردة. ومن الواضح أن الالتزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، كما طلب في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ١٩٩٦، لم يتم الوفاء به. وتواصلت محاولات تبرير الأسلحة النووية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتعززت احتمالات الاحتفاظ بهذه الأسلحة إلى ما لا نهاية. لقد قطعنا جميعاً العهد على نزع السلاح النووي. ولذلك لا يمكننا الاختفاء بعد الآن وراء شعار "الحرب الباردة". إن الإسراع بالعملية المؤدية إلى تحقيق نزع السلاح النووي كان واجباً منذ وقت طويل.

إن مقدمي جدول الأعمال الجديد تحدوا التهاون في الوفاء بواجب الدفع قدماً بالسعي إلى نزع السلاح النووي. لقد أصروا على تناول كل خطوة مطلوبة في هذه العملية في

انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن مؤتمر عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة اتفق على أهمية وعجالة هذا الأمر. ومنذ العام الماضي، زاد عدد المصدقين على المعاهدة بشكل ثابت وصل الآن إلى ٦٥ بلداً. واليابان، عن طريق جهودها لتعزيز تصديق الدول الأخرى، علمت أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يزيد العدد في المستقبل القريب، مع أن المجتمع الدولي لا يزال أمامه شوط كبير يقطعه قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ.

لقد صدقت اليابان على المعاهدة في ١٩٩٧ وهي لا تزال تبذل جهوداً كبيرة لتشجيع البلدان الأخرى على التصديق، بما في ذلك البلدان التي يعد تصديقها لازماً لبدء نفاذ المعاهدة. وخلال العام الماضي، أجرت اليابان محادثات رفيعة المستوى مع بعض البلدان الرئيسية لإشراكها وحثها على اتخاذ الإجراءات لبدء النفاذ. وفي هذا الشأن، نرحب بالتعهدات التي قطعتها الهند وباكستان للتوقيع والتصديق على المعاهدة. ونرحب أيضاً بتصديق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مؤخراً جداً. وستواصل اليابان بذل تلك الجهود حتى يبدأ نفاذ المعاهدة بأبكر وقت ممكن.

يرحب وفدي أيضاً بالوقف الذي أعلنته كل الدول المعنية، ويود أن يؤكد أهمية الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار، التي تحث الدول على الإبقاء على وقفها التفجيرات التحريمية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات أخرى، إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وتأمل اليابان أملاً وطيداً أن يلقي مشروع القرار هذا أوسع تأييد من الدول الأعضاء.

السيد سالاندر (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/55/L.4 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة" بالنيابة عن وفود إكوادور، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا،

إطار منظور التزام ثابت بالقضاء التام على الأسلحة النووية. أساسا متفقا عليه يمكن مواصلة تطوير وتحديد أي عنصر من العناصر بناء عليه.

إن مقدمي مشروع القرار يعتقدون بحتمية أن يعرض ما اتفق عليه بين الدول الأطراف بالمعاهدة أمام الجمعية العامة لكي تعتمده الأمم المتحدة في مجموعها. إن تحقيق نزع السلاح النووي يتطلب مشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقرارات السابقة بينت شواغل المجتمع الدولي بخصوص احتمال الحيازة اللاحقة للأسلحة النووية. وذكرت بأن الغالبية العظمى من الدول دخلت في تعهدات ملزمة قانونا بعدم إحراز أسلحة نووية في سياق الالتزامات المتبادلة الملزمة قانونا للدول الحائزة للأسلحة النووية بالسعي إلى نزع السلاح النووي. لقد أكدت أن حيازة أسلحة نووية يجب ألا تعتبر مشروعة إلى ما لا نهاية. ولذلك، دعت الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعهد القاطع بالتحقيق السريع الكامل للقضاء على الترسانات النووية والاشتراك دون تأخير في عملية مفاوضات متسارعة محققة بالتالي نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ومشروع القرار المعروض على اللجنة يبرز الأهمية الأساسية للالتزام الثابت الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية الآن لتحقيق القضاء التام على أسلحتها النووية. ويذكر أيضا العناصر المتفق عليها لعملية المفاوضات التي ستكون مطلوبة لتحقيق ذلك الهدف، ويدعو إلى التنفيذ العاجل لكل خطوة من الخطوات المتفق عليها، وهو يعرب عن القلق العميق إزاء الخطر المستمر الذي يمثله احتمال استخدام الأسلحة النووية. ومشروع القرار يعترف أيضا بالخطوات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، لكنه يبرز حقيقة أنه رغم التخفيضات فإن العدد الإجمالي للأسلحة النووية المنتشرة والمخزونة لا يزال يبلغ آلاف عديدة.

والمؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وفر المحفل اللازم لوضع مجموعة من الاتفاقات بخصوص عناصر نزع السلاح النووي وهيكل تحقيقه. والأهم، أن الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر تغير بشكل أساسي السياق الذي يجب السعي فيه إلى نزع السلاح النووي. وذلك السياق هو الالتزام الثابت من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية تمهيدا لنزع السلاح النووي.

والوثيقة الختامية، التي اعتمدت بتوافق الآراء بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، تمثل بداية جديدة في السعي إلى نزع السلاح النووي. إنها تحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها، وتقضي بمواصلة تطوير كل خطوة من الخطوات المتفق عليها، وتثبت المعاهدة بطريقة جوهرية أكبر كحجر زاوية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. والوثيقة الختامية لا هي بعيدة المدى ولا هي مفصلة كما توقعت الدول الأطراف بحق غير أن الحل الوسط الذي تمثله يعزز إصرار مقدمي هذا النص على أن الخطوات المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض ستنفذ فعلا دون مراوغة أو تأجيل.

في مشروع القرار المطروح على اللجنة هذا العام، يبرز مقدموه نتائج الاتصالات سواء فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو بينها وبين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية خلال السنوات الثلاث الماضية. ومقدمو مشروع القرار يدركون تماما أن في الأرضية المشتركة في عدد من الحالات بخصوص نهج مستقبلي أكثر تعميما مما نتمناه. لكننا نؤمن بأنه تحقق تقدم حقيقي في رسم خطوط يهتدى بها. وهذه ستمكننا في المستقبل من تقييم تنفيذ كل تعهد من التعهدات المتفق عليها. وهي توفر أيضا

كل عملية، وبشكل خاص إذا كانت معقدة تعقد نزع السلاح النووي، تتطلب الرصد والمواظمة المستمرين. ومشروع القرار I.4 يضع برنامجا شاملا للعمل. وهناك بعض الخطوات من المفروض أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية وخطوات أخرى تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها، وخطوات ثالثة تقوم بها كل الدول. وهناك حتمية قائمة في هذا النهج تتطلب تحقيق نتائج في كل قطاع من قطاعات العمل. ومقدمو مشروع القرار عازمون على رصد تحقيق هذه النتائج في ضوء الالتزام الثابت الذي قطع مؤخرا. وهم ينوون أيضا العمل بشأن كل عنصر من العناصر التي تكون برنامج العمل هذا حتى يمكن تسجيل تقدم حقيقي صوب هدف نزع السلاح النووي في السنوات المقبلة. ومشروع القرار يذكر بتصميم رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر قمة الألفية على جعل كل الخيارات مفتوحة لتحقيق القضاء على الأسلحة النووية، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد طرق القضاء على المخاطر النووية.

في سنة ٢٠٠١، لدينا بداية ما يجب أن يصبح هجوما مستداما على الوبال الذي تتعرض له الإنسانية بوجود الأسلحة النووية. ويتوقع مقدمو مشروع القرار أن تعبّر اللجنة، باعتمادها مشروع القرار هذا، عن إرادة شعوبنا، شعوب العالم، بأننا يمكننا تحقيق حظر عالمي على استحداث وإنتاج ونقل واستعمال الأسلحة النووية في هذا الجيل.

السيد غراي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): دعوني أسرد باختصار آراء بلدي بشأن مسائل نزع السلاح النووي الرئيسية المعروضة أمامنا الآن. إننا ننظر في مشاريع قرارات، الغرض المعلن منها هو مساعدة المجتمع الدولي على تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. ومشاريع القرارات هذه تسعى إلى جعل النتائج التي تم

والمشروع لا بد أن يظهر أيضا قلق المجتمع الدولي لأن تخفيضات الأسلحة النووية لا تزال حاليا متوقفة.

يبين مشروع القرار التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الوسائل التي يجب أن تتخذها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عندما تعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويدعو إلى وضع وتنفيذ تدابير مؤقتة لتقليل دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الخاصة بالدول المعنية ولمواصلة خفض درجة التأهب لمنظومات الأسلحة النووية. وهو يدعم مبدأ عدم الرجوع عند التقدم صوب نزع السلاح النووي، ويحث على المزيد من الشفافية لدعم المزيد من التقدم بخصوص نزع السلاح النووي.

وفي المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، حثت الأطراف على البدء المبكر لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واتفقت على ضرورة المفاوضات بخصوص معاهدة وقف المواد الانشطارية، واتفقت على ضرورة إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح تكون لها ولاية التعامل مع نزع السلاح النووي. وهذه الاتفاقات تبرز الصلاحية المستمرة لدور متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح النووي، وهو أمر مركزي بالنسبة لنهج مقدمي مشروع القرار هذا.

إن عدم انضمام ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تشغل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات إلى معاهدة عدم الانتشار، مسألة تثير قلق المجتمع الدولي المستمر. ومشروع القرار يدعو إلى الانضمام العالمي للمعاهدة، ويدعو تلك الدول الثلاث إلى أن تنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة المطلوبة وإلى أن تتراجع بوضوح وبشكل عاجل عن أي سياسات ترمي إلى استحداث أو نشر أسلحة نووية.

العملية الواردة في الوثيقة الختامية، لكننا إذا أنشأنا قائمة لا نهاية لها بالمفاهيم التي تتضمنها الوثيقة، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تشويش الأهداف التي نسعى إليها وجعل تحقيقها أكثر صعوبة.

لقد أُنخذ بالفعل عدد من الإجراءات المتعلقة بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار منذ انتهاء المؤتمر الاستعراضي في شهر أيار/مايو. فالرئيس كلينتون والرئيس الروسي بوتين اجتمعا ثلاث مرات، واتفقا خلال مؤتمر قمة الألفية على مبادرة التعاون من أجل الاستقرار الاستراتيجي بوصفها أساسا بناء لتعزيز الثقة بين الجانبين ومواصلة تطوير الإجراءات المتفق عليها لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وفي حزيران/يونيه، أعلن الرئيسان إبرام اتفاق ثنائي بشأن إدارة البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة والمسحوب من برامجها للأسلحة النووية والزائد عن الاحتياجات للأغراض الدفاعية والتخلص منه. وسيساعد هذا الاتفاق في ضمان عدم التراجع عن تخفيض الأسلحة النووية حيث يقتضي التخلص من ٦٨ طنا من البلوتونيوم، بواقع ٣٤ طنا من كل من البلدين، بطريقة تمنع إعادة استخدامه في الأسلحة النووية.

وعندما نتطلع إلى تنفيذ إجراءات عملية لتحقيق نزع السلاح النووي، علينا أن نذكر أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - وهو تدبير قبلنا به جميعا باعتباره البند التالي في المفاوضات متعددة الأطراف - لا تزال أسيرة المناورات السياسية. لقد انقضت الآن سبع سنوات منذ اتخذت الجمعية العامة قرارها بتوافق الآراء الذي يدعم هذه المعاهدة، كما انقضت خمس سنوات منذ اتفقت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على ولاية في جنيف. ولم يتأكد هذا التوافق في الآراء إلا قبل عامين في اللجنة الأولى ومن جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار خلال مؤتمر الاستعراض المنعقد في شهر أيار/مايو الماضي. وعملية التحقق عالميا من وقف إنتاج المواد

التوصل إليها بتوافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة كأساس لها. لقد كان مؤتمر الاستعراض هاما لأنه أسفر، للمرة الأولى، عن وثيقة ختامية موضوعية شاملة بتوافق آراء حقيقي. والوثيقة الختامية ترسم طريقا عمليا للمستقبل وتبين الاتجاه للتقدم بخصوص كل المسائل الموضوعية التي تنطوي عليها معاهدة عدم الانتشار. والولايات المتحدة، من جانبها، ستسعى إلى التحرك قدما بخصوص بنود خطة منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية.

لقد أولي اهتمام كبير للخطوات العملية التي حددتها الوثيقة الختامية. وبعض مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية المعروضة علينا قيل إنها تستهدف ترجمة الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية إلى إجراءات عملية في وقت مبكر. ونحن لا نثير علامات استفهام بشأن الدوافع وراء هذه المبادرات، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة كانت نتاج حلول توفيقية متوازنة مفرطة الحساسية، وأن الاستشهاد بتدابير فردية لنزع السلاح من الوثيقة الختامية في غير سياقها العام، أو السعي إلى توسيع نطاق التعهدات التي اشتملت عليها نتائج المؤتمر الاستعراضي لن يؤدي إلا إلى تعريض توافق الآراء الذي تم الوصول إليه في المؤتمر بشق الأنفس للخطر.

وتعتقد الولايات المتحدة بأن توافق الآراء الذي تمخض عنه مؤتمر الاستعراض حدد مسار المستقبل. غير أنه لم يرس أساسا للسعي إلى جدول أعمال أوسع نطاقا لنزع السلاح. والولايات المتحدة ستقيم الاقتراحات لمتابعة نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمعيار مدى تعبير تلك الاقتراحات عن توافق الآراء في المؤتمر. ونحن جميعا نوافق على ضرورة تنفيذ الخطوات

لا يوجد لديهم التزام قوي أن يختلقوا دوما مشكلات وهمية، وأن يلقوا باللوم على الآخرين. وأن يتستروا خلف الحقيقة لإخفاء عدم جديتهم في التحرك إلى الأمام على الإطلاق.

ولقد قدم مشروع قرار بشأن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مرة أخرى في دورة الجمعية العامة هذه السنة. وتعتقد الولايات المتحدة بأن قرار الرئيس كلينتون بشأن نظام الدفاع بالقذائف، بالإضافة إلى عوامل أخرى، ينبغي أن يبطل ضرورة ذلك. وقد كان هذا القرار مصدرا لجدل عقيم في العام الماضي. وما زلنا نعتقد بأن من غير المناسب للجمعية العامة أن تقحم نفسها في مناقشات جارية بشأن تنفيذ اتفاق دولي بين أطراف ذلك الاتفاق. إن مشروع القرار يتخذ موقفا يثير الشك بأن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يجوز تعديلها، حتى وإن كانت المعاهدة تسمح بذلك على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك، يدعو مشروع القرار الجمعية العامة إلى الانحياز إلى أحد الموقعين. وهذه القضايا متروكة، في رأينا، لأطراف المعاهدة لكي يبتوا فيها بأنفسهم.

قبل بضعة أشهر اقترحت الولايات المتحدة على المقدم الرئيسي لمشروع القرار هذا أننا لسنا بحاجة إلى قرار بشأن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية هذا العام. ولو أن ثمة حاجة إلى قرار بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، فهناك صيغة غير خلافية متفق عليها بما يكفي لإعداد مثل هذا القرار. وعلى سبيل المثال، أصدر الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بيانا في ١ أيار/مايو تناول هذه المسائل. كما أن الولايات المتحدة وروسيا أصدرتا ثلاثة بيانات بشأن الاستقرار الاستراتيجي، بما في ذلك بيان وقعه الرئيسان كلاهما.

إن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تم التفاوض عليها وتوقيعها في عهد

الانشطارية بدءا بتاريخ محدد هي خطوة أساسية قادمة إذا أردنا أن نحرز تقدما ملموسا في جدول الأعمال المحدد في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وفي غياب التقدم في مجال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا يوجد حافز للنظر في مقترحات أخرى لتحديد الأسلحة النووية المتعدد الأطراف. ومع ذلك، تواصل دولتان أو ربما ثلاث دول في مؤتمر نزع السلاح إحباط الجهود التي بذلها من تعاقبوا على رئاسة المؤتمر للتوصل إلى اتفاق يتيح بدء مفاوضات جادة بشأن معاهدة وقف المواد الانشطارية. وتُختلق الأعذار الواحد تلو الآخر لمنع انطلاق المفاوضات بشأن هذه المعاهدة، من التذرع بالحاجة إلى كبح سباق التسلح، غير القائم، في الفضاء الخارجي، إلى مبادرة الولايات المتحدة بشأن إقامة نظام محدود للدفاع بالقذائف. وأن إعلان الرئيس كلنتون يوم ١ أيلول/سبتمبر أنه سترك خلفه اتخاذ القرار بشأن نشر نظام الدفاع بالقذائف، يعني بطلان أي ذرائع لتأجيل العمل في مؤتمر نزع السلاح. وسيكون لدينا الآن مزيد من الوقت للاجتماع مع أصدقائنا حول العالم، ونبين لهم الأسباب التي تدعونا إلى الاعتقاد بأن ثمة حاجة لنظام الدفاع بالقذائف، وكيف أن هذا النظام، كما نتصوره، سيعزز الاستقرار الاستراتيجي بدلا من أن يهدده.

وعلى أي حال، تأخر الوقت كثيرا لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف المواد الانشطارية، التي تقضي الوثيقة الختامية بأن تبدأ على الفور. وعلينا أن نصحح السجل. إن نظام الدفاع بالقذائف، أو معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو الفضاء الخارجي ليس المشكلة. المشكلة الحقيقية هي عدم استعداد عضوين أو ثلاثة أعضاء في مؤتمر نزع السلاح للموافقة على المضي قدما نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والقضية الحقيقية هي التشويش والمراوغة والخداع. وبوسع الذين

السنغال، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، لاوتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالي، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، وبلادي، فرنسا، لأعرض، في إطار البند ٧٥ (د) المعنون "استعراض تنفيذ التوصيات والقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، مشروع قرار مقدم من فرنسا في الوثيقة A/C.1/55/L.3/Rev.1، معنون "الذكرى السنوية العشرون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح".

تجدر التذكرة بالسبب الذي من أجله ترغب بلادي، كما فعلت في عام ١٩٩٠، أي قبل عشر سنوات، أن تقدم مشروع القرار هذا مرة أخرى. فخلال الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت عام ١٩٧٨، اقترح رئيس الجمهورية الفرنسية على الأمين العام إنشاء معهد مستقل لبحوث نزع السلاح تابع للأمم المتحدة. وتمت المصادقة على ذلك في تلك الدورة، وأنشئ المعهد في جنيف عام ١٩٨٠. وإن كان هيكله بسيطاً إلا أنه فعال، وبعد بداية صعبة، بدأ المعهد يستجمع سرعته. وبعد ذلك، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وبناء على مبادرة فرنسية، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٦٢/٤٥ (زاي)، الذي ينوه بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس المعهد.

في الوقت الذي يحتفل فيه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بمرور عشرين عاماً على إنشائه لا يمكننا تفويت الفرصة للتنبؤ به بتقديرنا للعمل الذي اضطلع به بالفعل ولتشجيعه على الاستمرار واسترعاء انتباه الأمين العام

مختلف وفي ظل ظروف عسكرية وسياسية مختلفة. والتعديلات التي تقترحها الولايات المتحدة ستجعل المعاهدة مواكبة لآخر التطورات وستمكنها من الاستمرار في الوفاء بمقاصدها. وتضمن هذه المقاصد أن قوات الردع النووي الاستراتيجية للولايات المتحدة أو لروسيا لا تهددها قدرات الدفاع بالقذائف لدى أخرى، وأننا يمكن أن نواصل تخفيضاتنا المتبادلة في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. إن معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قبل ٢٨ عاماً لم تتبصر التهديدات الجديدة التي تنشأ الآن. ولو أن المعاهدة فشلت، فإن المسؤولية ستقع على عاتق أولئك الذين يصرون على أنها يجب أن تبقى جامدة وأنها لا يمكن تكييفها.

الولايات المتحدة تشعر بخيبة الأمل لأن نهجنا أكثر تعاوناً بشأن هذا المشروع قد رفض. ومرة أخرى سنعارض مشروع القرار ونحث الوفود الأخرى على أن تفعل ذلك. وبدلاً من تقوية معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو الاستقرار الاستراتيجي، يحتوي مشروع القرار هذا على سوابق خطيرة ويلتمس قضايا خاصة. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتجاوز هذا النوع من المهارات الكلامية إذا أردنا لعملنا أن تكون له أهمية في السعي الحقيقي إلى نزع السلاح.

السيد دلا فورتل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للمناقشة الموضوعية لكي أتكلم بالنيابة عن البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا، تايلند، تركيا، توغو، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا،

الشرق الأوسط، وما ينتج عن ذلك من خطر الانتشار النووي في المنطقة.

ولهذه القضية أهمية خاصة وأولية اليوم، نظرا لأن كل البلدان في الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبلت بضمانات السلامة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها النووية. ويقدم مشروع القرار الدعوة إلى إسرائيل لكي تنضم إلى ١٨٢ دولة تخلت عن خيار الأسلحة النووية، وهي دعوة أصبح قبولها واجبا يتعين على أعضاء المجتمع الدولي متابعته إذا أردنا للمعاهدة أن تظل صكاً ذا مصداقية وأن تظل لها قيمة في مجال منع الانتشار.

في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، اتخذ المجتمع الدولي خطوة رئيسية في معالجة هذا القلق في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠ من خلال الإقرار بأهمية تحقيق الالتزام العام بالمعاهدة في الشرق الأوسط بشكل واضح والتشديد بعبارات صريحة لا لبس فيها على أهمية انضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع كل منشأتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي بتوافق الآراء إسهام إيجابي في كل مساعي منع الانتشار في الشرق الأوسط. وينبثق مشروع القرار المعروض على اللجنة الأولى هذا العام من توافق الآراء هذا. إنه يعبر بصدق عن المبادئ وعن الصياغة التي قبلتها واعتمدها كل الدول الأطراف في المعاهدة في أيار/مايو ٢٠٠٠، قبل خمسة شهور فقط.

ثمة تغييرات معينة في مشروع القرار تبني بشكل كامل على الصياغة الواردة في الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء. وهذه التغييرات هي الفقرة الجديدة السادسة في الديباجة التي تقر بالتزام الدول الأطراف في المعاهدة بتحقيق شمولية المعاهدة، والفقرة الحادية عشرة في الديباجة

إلى الحاجة للبحث عن طرق ووسائل، في إطار الموارد المتاحة، لزيادة التمويل للمعهد. ويجب أن أقول إن مهمتي الآن أسهل. فلقد طرح وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، هذه الفكرة عندما تحدث إلينا في بداية عملنا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حيث أعلن من فوق هذا المنبر أنه:

”تقع على عاتق اللجنة أيضا مسؤولية رسمية كي تظل يقظة حيال القضايا الناشئة، وهذه المهمة يتم أدائها بمساعدة عنصر هام آخر في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هو: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يحتفل حالياً بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه. وأهنئ مديرتي، باتريشيا لويس، والملاك الصغير من موظفيها المخلصين على إثرائهم أوساط نزع السلاح بأبحاث ذات نوعية رفيعة“. (A/C.1/55/PV.3، الصفحة ١٠)

في معرض الإشادة بفريق معهد البحوث كله لا أجد تعبيراً أفضل من التعبير الذي اقتبسته عن وكيل الأمين العام.

قبل اختتام كلمتي أود أن أشكر مقدمي مشروع القرار السبعين الذين قبلوا بهذا النص، وأن أعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

السيد عيسى (مصر) (تكلم بالانكليزية): يسعيني

أن أعرض مشروع القرار المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، الوثيقة A/C.1/55/L.29. منذ عام ١٩٩٤ دأبت الجمعية العامة على اتخاذ قرار بعنوان ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“. ويحظى مشروع القرار هذا، الذي تقدمه مصر ومشاركون آخرون، بتأييد ساحق من أعضاء الأمم المتحدة. إنه يعبر عن قلق المجتمع الدولي إزاء الوجود المستمر لأنشطة نووية بدون ضمانات السلامة في

المؤتمر الاستعراضي يتم احترامه، وأنه لا يجوز الكيل بمكيالين في معالجة خطر الانتشار النووي.

لقد شهدنا في الأسابيع الثلاثة الماضية تدهورا في الحالة السياسية في الشرق الأوسط له أبعاد مروعة. وبالرغم من ذلك ما زلنا نتعامل مع قضية منع الانتشار في الشرق الأوسط، كما كنا نفعل دائما، من خلال علاقتها بالترتيبات الأمنية في المنطقة، وفي الحقيقة نتعامل معها كشرط أساسي لأي ترتيب أمني إقليمي للمستقبل هناك. ويختلف هذا النهج عن التسوية السياسية للصراع في الشرق الأوسط من خلال ما يعرف، ربما بعبارة ملطفة، باسم عملية السلام. ونحن على ثقة بأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط لن تسمح بأي تساهل أو قبول حيال مسألة منع الانتشار النووي أو أية مسألة أخرى في هذا الصدد. إن دعوة الجمعية العامة للقيام بتحرك سريع يجب أن تكون صريحة وبلا تردد، لأن القضية المعنية هنا هي مصداقية نظام منع الانتشار ومصادقية الدول التي تعلن دعمها لهذا النظام.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في بياننا العام سنحت لي فرصة التنويه بأن الرسم البياني للأمل في نزع السلاح ومنع الانتشار يبدو وكأنه قد ارتفع هذا العام، بسبب توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفة رئيسية، وبسبب القرار الحكيم الذي اتخذته رئيس الولايات المتحدة بتأجيل نشر منظومات للدفاع الوطني بالقذائف. وتأمل باكستان أن يتم بالفعل تنفيذ الالتزام الواضح بإزالة الأسلحة النووية الذي تم التعهد به في المؤتمر الاستعراضي، بالرغم من أن باكستان ليست بهذا القدر من التفاؤل إزاء فرص تحقيق هذا التنفيذ مثلما يبدو بعض أصدقائنا.

التي تؤكد على الحاجة للتقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وحاجة كل الدول في المنطقة إلى إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات كاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والفقرة ١ الجديدة من المنطوق تعيد التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع كل منشآتها النووية تحت ضمانات السلامة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق هدف الالتزام العام بالمعاهدة في الشرق الأوسط. وتدعو الفقرة ٢ من المنطوق إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة، وبذلك تقبل نفس الالتزامات التي تعهدت بها كل دول المنطقة.

مشروع القرار L.29 ليست له طبيعة تصادية؛ بل يشجع إسرائيل على قبول نفس الالتزامات الملزمة قانونيا تجاه منع الانتشار التي قبلتها كل دول المنطقة الأخرى، وقبلتها في الحقيقة ١٨٢ دولة حتى الآن، وعلى الامتناع عن أي عمل من شأنه تقويض السلم والأمن الإقليميين والدوليين. شمولية المعاهدة في الشرق الأوسط هي رسالة مشروع القرار. وإن قرار عام ١٩٩٥ المعني بمبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين جعل منها أولوية ملحة، وأعاد تأكيد ذلك المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

إننا نحث كل الدول الأطراف في المعاهدة التي شاركت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على تأييد مشروع القرار هذا. والإقدام على غير ذلك سيكون استهزاء بالوثيقة الختامية التي اعتمدها هذه الدول في أيار/مايو ٢٠٠٠، ويبحث برسالة بأن الانتقائية ينبغي أن تكون القاعدة في أنشطة الحد من التسلح. إننا نحث كل أعضاء الأمم المتحدة وكذلك الدول الأطراف في المعاهدة على توجيه رسالة واضحة وقوية من خلال الجمعية العامة تؤكد على التزامها بعالم خال من الانتشار النووي، رسالة تظهر أيضا أن توافق الآراء الذي تحقق قبل خمسة أشهر فقط في

على ردع عدوان نووي أو غيره على باكستان من أية جهة. وبينما يقول توافق آراء معاهدة عدم الانتشار إن التجارب النووية في جنوب آسيا لا تمنح وضعاً، فإنني أؤكد على أن المحصلة السياسية لمثل هذا القول هي العكس تماماً. والحقيقة أن النتيجة الأخرى للإدلاء بهذا البيان هي التأكيد على أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة تملك هذا الوضع ومن ثم يأتي التبرير لامتلاكها الأسلحة النووية ولاحتفاظها بها. ومن المؤكد أن ذلك لم يكن قصد أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة. إذا كان يُراد انتقاد تجارب عام ١٩٩٨، فلماذا لم تجدد الدول الأطراف في المعاهدة وجوب انتقاد التجارب التي تمت في السابق، قبل ذلك ببضع سنوات، أو قبل ذلك بعقد، والتي أسهمت بدرجة هائلة في انتشار الأسلحة النووية؟ لقد كان ذلك مظهراً من مظاهر الطبيعة التمييزية للنصوص المتعلقة بجنوب آسيا في الوثيقة.

ومن وجهة نظرنا، إن إدراج نصوص في وثيقة معاهدة عدم الانتشار تركز على قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) لا يفيد ولا صلة له بالموضوع. لقد أغفل ذلك القرار الحقائق التي خلقتها جارتنا في جنوب آسيا. وبالرغم من مساعي باكستان الحثيثة لمنع الانتشار، أصبحت الأسلحة النووية الآن واقعا في جنوب آسيا بسبب رفض الدول الكبرى كبح تصعيد جارتنا النووي التدريجي. ويبدو أن أغلب الدول الحائزة للأسلحة النووية ارتضت بطموحات جارتنا النووية والعسكرية. وعلى كل الأحوال، فهي لم تدعم بنشاط مقترحات باكستان بالتحلي بضبط النفس النووي والتقليدي وحل القضايا العالقة في جنوب آسيا. إن مقترحات باكستان هي الأساس الأكثر واقعية الذي يمكن به تشجيع الأمن والاستقرار الدائمين والحد من التسلح في جنوب آسيا وتشجيع عدم الانتشار في جنوب آسيا.

وردنا الإيجابي والبناء على نتيجة المؤتمر الاستعراضي يعبر عن تقييم باكستان بأنه لا يوجد فرق في الأهداف الأساسية لباكستان والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتشجيع السلم والأمن الدوليين، لا سيما في جنوب آسيا. أهدافنا، وأهداف المجتمع الدولي كما نفهمها، هي خفض التوترات وتجنب الحرب في جنوب آسيا، ومنع التصعيد النووي، وتشجيع الاستقرار الإقليمي، والبحث عن حلول عادلة لمنازعات ومشاكل أساسية، خاصة النزاع على كشمير. ولسوء الحظ أن نتيجة المؤتمر الاستعراضي، مثل قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، تعاملت بشكل جزئي وغير عادل مع جنوب آسيا. ولقد أعلننا أن عدة جوانب من قرارات المؤتمر تستدعي أن نعرب عن اختلافنا الشديد معها.

أولاً، نلاحظ أن المؤتمر تعامل مع الحالة الأمنية في جنوب آسيا في أجزاء مختلفة من الوثيقة الختامية. ولكي تضمن الدول الأطراف في المعاهدة قرارات عادلة وقابلة للتنفيذ، يجب عليها أن تدعو البلدان المعنية للمشاركة في أية مناقشات ومفاوضات بشأن قضايا الأمن في جنوب آسيا، ويجب عليها أن تعطي تلك البلدان الفرصة للمشاركة على قدم المساواة. ولا يقبل بلدي الإعلانات الصادرة من طرف واحد فقط والتي تمس أمننا الوطني. كذلك فإن إعلانات المؤتمر الخاصة بجنوب آسيا ناقصة بصفة أساسية في مجالات عديدة. ففيها انتقاد لتجارب عام ١٩٩٨ النووية. وباكستان لم تبدأ التجارب النووية في جنوب آسيا. لقد كان لدينا كل حق سياسي وقانوني في الرد على تجارب جارتنا النووية. وبينما أدت تجاربها إلى زعزعة المناخ الأمني في جنوب آسيا، فإن تجارب باكستان أعادت التوازن النووي. ولذلك لا يمكننا أن نقبل صيغاً لا تميز بين أطماع الأول واضطرار الآخر.

وباكستان لم تطلب أبدا الاعتراف بقدرتها النووية من أي أحد، إلا أننا لن نتنازل أبدا ولن نتخلى عن قدرتنا

الخطوات الآيلة إلى نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية.

ولجميع هذه الأسباب يتعذر على الوفد الباكستاني تأييد أي مشروع قرار في اللجنة يرحب بنتائج مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، أو يتضمن عناصر تمييزية وغير مقبولة من القرارات التي ذكرتها.

السيد كابا (غينيا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد بلادي، أود إذ أتكلم مرة أخرى، أن أهنيكم، سيدي، وجميع أعضاء المكتب، على المهارة التي تديرون بها أعمالنا. وأود أيضا أن أعرب للسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، عن مدى تقديرنا لوضوح وأهمية بيانه الاستهلاكي، الذي مكّن كلاً منا من الحصول على فكرة دقيقة عن وضع مسألة نزع السلاح.

ووفد بلادي، بصفته مقدما لمشروع القرار A/C.1/55/L.11، المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها"، يؤيد باهتمام حقيقي عرض ممثل مالي له في اللجنة. وواقع الأمر أن المجتمع الدولي، رغم أهمية الخطوات التي اتخذت في ميادين شتى، لا يزال يجد نفسه في مواجهة تحديات عديدة تواصل تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبالتالي تعريض التنمية الدائمة للخطر، التنمية التي تسعى بلداننا إلى تحقيقها. ومن بين هذه التحديات لا بد أن نشير إلى انتشار الأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو يثير الجزع ويزعزع استقرار بلداننا. وستدرك اللجنة إذن مدى الأهمية التي يعلقها وفد بلادي على مشروع القرار، كي يدخل المجتمع الدولي مباشرة في اعتباره الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة هذه الآفة.

إننا نجري مداولاتنا في وقت تستهدف بلادي، منذ ١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، بهجمات قاتلة تشنها

علاوة على ذلك، تضمنت قرارات المؤتمر الاستعراضي مطالب تمييزية من بلدان جنوب آسيا بأن تقبل بوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم توجه هذه الدعوة إلى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أو إلى دول في مناطق أخرى من العالم. ولقد انضمت باكستان إلى توافق الآراء الدولي على أنه لا يمكن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية إلا من خلال معاهدة عالمية غير تمييزية ويتم التحقق منها دولياً ويتم التفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح، وإننا لن نقبل التزاماً يسبق عقد هذه المفاوضات، خاصة إذا كان تعسفياً وغير عادل.

والغريب أيضاً أن مؤتمر معاهدة عدم الانتشار دعا إلى البدء فوراً في مفاوضات بشأن ما يسمى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهذا ما نقبل به، ولكنه شدد أيضاً على إبرامها "في غضون فترة خمس سنوات". إننا لا نقبل مواعيد نهائية مصطنعة، مثلما ذكرنا في بياننا العام. ومن شأن الدعوات إلى هذه الأطر الزمنية أن تصبح أكثر مصداقية إذا توفر أيضاً اتفاق على أطر زمنية للقضاء على الأسلحة النووية، واتخاذ تدابير لمنع قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وجميع هذه المسائل التي ذكرتها تعوق مباشرة الأمن الحيوي لباكستان وتحقيق مصالحها الوطنية، ونحن مضطرون لرفضها.

وإلى جانب الإشارات المباشرة وغير المقبولة إلى جنوب آسيا، نلاحظ أن توافق آراء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يتضمن أيضاً إسقاطات كبيرة محددة. والأهم أنه يخلو من أي إشارة إلى مسألة واحدة يحتمل أن تهدد الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي، هي الخطة التي تعتمدها بعض الدول لنشر منظومات الدفاع بالقذائف التسيارية. وإذا كان توافق الآراء قد أشار إلى إطار زمني لإبرام معاهدة لوقف الإنتاج، إلا أنه لم يشر قط إلى إطار زمني مشابه بشأن

على وقف التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة، وتعزيز مناخ أفضل لتحقيق قدر أكبر من الثقة بين البلدان.

تدرك اللجنة أنه حيثما ينتهك السلام وتنتهك العدالة، تنتج عن ذلك مأساة إنسانية حقيقية. وهنا يتبادر إلى ذهني اللاجئين - الرجال والنساء والأطفال والمسنون والضحايا الأبرياء لهذه الأزمات - الذين يجبرون على التزوج ويضطرون إلى طلب المسكن والملاجئ في أماكن أخرى. وفيما يتعلق بهذه الحالة، تعمل الحكومة الغينية بلا كلل، بعدما أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الخفيفة، على تنفيذ مشاريع وبرامج تشاركية لتنمية المجتمعات المحلية، تساعد على استئصال الأسباب الجذرية لهذا النوع من الاتجار بالأسلحة ولهذه الصراعات، بفضل دعم المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين.

وفي نفس السياق، نتطلع إلى المؤتمر الثاني لدعم الاستقرار والتنمية المستدامة في غينيا، الذي سينعقد قريباً تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الدائنين. وهو بالتأكيد سيمكن بلدي من التصدي للضغوط العديدة الناجمة عن كوننا جيراناً قريين لبلدان الصراع. ومثلما قلنا من حين إلى آخر، فإن غينيا التي تدفع الثمن الباهظ المترتب على الآثار الضارة لأزمة مستفحلة على طول حدودها منذ أكثر من عقد من الزمن، لا يسعها إلا أن ترحب بعقد المؤتمر الدولي المقبل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن هذا المنظور، سيواصل بلدي مع دول أخرى العمل بعزم على وضع وتنفيذ نظام شامل وصارم يرمي إلى تنظيم تداول الأسلحة الخفيفة عبر الحدود. وهذا بعبارة أخرى يعني أن تأييد وفد بلادي قائم على اعتقادنا الراسخ بأنه ما دامت تلك الآفة لم يتم القضاء عليها، فإن السلم والاستقرار سيظلان في خطر.

عصابات مسلحة تأتي من بلدان مجاورة تشارك في الصراع. ولهذا السبب ترى غينيا، مع الشعور بالقلق، في هذا التداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة، تهديداً خطيراً لأمنها بالذات ولاستقرار منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها، وغينيا جزء منها. وفي ضوء ذلك، يعتقد وفد بلادي أن من الضروري زيادة دعم الجهود التي تبذلها دولنا لتوطيد دعائم السلم والتنمية، عن طريق دعم وتعزيز عملية التكامل الاقتصادي التي بدأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبقولي هذا، تقدر بلادي بحق الزيارة التي أجراها مؤخراً وفد كبير من مجلس الأمن إلى منطقتنا دون الإقليمية التي تواجه زعزعة حقيقية للاستقرار بفعل تداول الأسلحة الخفيفة نظراً لاستمرار هذه الصراعات التي ستكون عواقبها الخطيرة بدون شك كارثة لجميع دولنا إن لم نجد الرد المناسب للتصدي لها.

ومع تكديس الأسلحة الخفيفة بدون اعتبار وتداولها على نحو غير مشروع في غرب أفريقيا، نرى أن أعمال العنف أصبحت أكثر تهديداً. والحالة اليوم تؤدي إلى تدهور كبير في مناخ الثقة والعلاقات الطيبة بين العديد من البلدان، الأمر الذي يضر بتعزيز السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. وفي هذا السياق، يقدم دعم الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سعياً لإحلال السلام ومنعاً للصراع، إسهاماً كبيراً في تعزيز موقف متسق بين مختلف الدول وشبكات الأطراف الرئيسية بما يؤدي إلى وضع نهج يتمحور حول أهداف مشتركة تعزز العملية النشطة المتمثلة في التكامل الذي لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والتنمية المتجانسة لدولنا. وفي موازاة ذلك، يبرهن وقف باماكو الاختياري و"شعلة السلام" في تمبكتو، مالي، وأغادير، النيجر، فضلاً عن خطوات مشابهة اتخذتها جنوب أفريقيا لجمع الأسلحة الخفيفة وتدميرها، على التصميم القوي لدى بلداننا، من خلال إجراءات حقيقية

أصبح من الضروري أن ينطلق الجهد الدولي مرة أخرى لإقناع الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار بالانضمام إليها بشكل فوري. وقد وجهت القمة العربية، التي أُنعت أعمالها يوم أمس في القاهرة، نداء إلى المجتمع الدولي وطلبت من إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة ووضع منشآتها النووية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن نهج الاستثناء والتساهل مع الذرائع الإسرائيلية أصبح غير مقبول على الإطلاق ويشكل خطرا على جهد المجتمع الدولي في هذا المجال، وقد يشجع ذلك أطرافا أخرى على عصيان إرادة المجتمع الدولي. وندعو مرة أخرى جميع الدول إلى دعم مشروع قرار خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، لأنه تعبير عن رغبة الدول العربية في تحقيق الأمن لها وللمجتمع الدولي ككل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكتمل قائمة المتكلمين هذا الصباح. هل يرغب أي وفد آخر في الكلام في هذه المرحلة؟

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يتكلم وفدي إعرابا عن تأييده لمشروع القرار A/C.1/55/L.41 الذي عرضه مثل ميانمار هذا الصباح، وعنوانه "نزع السلاح النووي". ويدعو وفدي إلى اعتماده للأسباب التالية.

في عام ١٩٧٨، أعطت الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة، وهي أول دورة استثنائية من دورات الجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، أعلى مراتب الأولوية لنزع السلاح النووي. وتدعو الفقرة ٥٠ من تلك الوثيقة إلى التفاوض بصفة عاجلة من أجل إبرام اتفاقات لوقف التحسين النوعي في منظومات الأسلحة النووية وتطويرها، على أن يتمثل الهدف النهائي منها في القضاء

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): تقدمت جمهورية مصر العربية بمشروع القرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" باسم الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومن بينها الجمهورية العربية السورية.

ويدعم وفدي مشروع القرار انطلاقا من قناعتنا بأن الوضع المتوتر في الشرق الأوسط يتطلب مزيدا من جهد المجتمع الدولي لإرغام إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى أنه لا يوجد أي مبرر من أي نوع كان لإسرائيل للإصرار على عدم انضمامها إلى ما يزيد على ١٨٢ بلدا أصبحت أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، ومن بينها جميع الدول العربية دون استثناء.

لقد جاءت نتائج المؤتمر الاستعراضي الذي انعقد مؤخرا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ممثلة لإرادة المجتمع الدولي في ضرورة وضع حد للانتشار النووي الذي يمثل خطرا جسيما على الأمن والسلم في العالم. وكانت رسالة المؤتمر الاستعراضي واضحة كل الوضوح ولا مجال لتفسيرها إلا باتجاه واحد وهو القضاء على خطر انتشار الأسلحة النووية. وذلك يدل على جدية المجتمع الدولي في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم تبريره لأية حجج واهية أو ذرائع غير مقبولة في الاستمرار في رفض الانضمام إلى هذه المعاهدة الهامة جدا. ولم تعد المبررات التي تقدمها إسرائيل، بما في ذلك تذرعها بتحقيق الأمن لمواطنيها وانتظار عملية السلام في الشرق الأوسط، مبررات مقبولة. فالعرب عملوا هم الذين يحتاجون إلى الأمن، خاصة وأن إسرائيل تمتلك أخطر الأسلحة التقليدية والكيميائية وأحدثها في العالم.

إن منطقة الشرق الأوسط تشهد تصعيدا في حدة التوتر نتيجة للأعمال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وتهددها للدول العربية ووقفها لعملية السلام. ونرى أنه

القرارات. بعد ذلك، يجوز للوفود أن تقوم بشرح موقفها أو تعليل تصويتها قبل البت في مشاريع القرارات. وبعد أن تبت اللجنة في مشروع قرار ما، سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في تعليل موقفها أو تصويتها. وبذا سوف تستطيع الوفود تعليل تصويتها قبل التصويت على مشاريع القرارات وبعده، على أن تبلغ الرئيس برغبتها في ذلك أو تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين مسبقاً.

ثانياً، وفقاً للنظام الداخلي، لا يسمح لمقدمي مشاريع القرارات بالإدلاء ببيانات تعليلاً لتصويتهم. ولا يؤذن لهم إلا بالإدلاء ببيانات عامة في بداية الجلسة أو بتعليقات على مجموعات مشاريع القرارات. أما إذا كانت الوفود مشتركة في تقديم مشروع قرار فليس لها أن تعلل تصويتها. وأرى أن هذا منطقي ومعقول تماماً.

ثالثاً، بغية تفادي أي بوادر لسوء الفهم، أحث الوفود الراغبة في طلب إجراء تصويت مسجل بشأن مشروع قرار معين أن تتكرم بإخطار الأمانة برغبتها قبل أن تبدأ اللجنة البت في أية مجموعة بعينها، إذ يتعين أن نعلم مسبقاً. وينطبق هذا على التصويت المسجل بشأن فقرات محددة. وينبغي للوفود أيضاً أن تحظر الأمانة مسبقاً فيما يتعلق بإرجاء البت في أي مشروع قرار. وينبغي بذل قصارى الجهد للامتناع عن اللجوء إلى إرجاء عملية البت. وأكرر مرة ثانية، أبلغونا مسبقاً من فضلكم.

وأود أن أشرح الجدول الزمني المبين للبت في مشاريع القرارات. وأعتزم أن أعمم على الوفود مسبقاً قائمة بمشاريع القرارات التي سينظر فيها في تواريخ معينة في أسبوع واحد حتى تعلم الوفود أي مشاريع القرارات سيجري تناولها في موعد معين وتلتزم التوجيهات عند الاقتضاء. وقد عممنا اليوم أوراق العمل غير الرسمية ذات الأرقام من ١ إلى ٤ ويرد فيها قائمة بمشاريع القرارات التي سيجري تناولها خلال

الكامل على الأسلحة النووية، بما في ذلك وسائل إيصال تلك الأسلحة.

وحلال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠، أكدت الدول الأطراف من جديد الحاجة الماسة إلى نزع السلاح النووي. والجدير بالتنويه في ذلك المؤتمر الالتزام القاطع من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالدخول في مفاوضات بهدف القضاء الكامل على ترساناتها النووية. كما يشدد إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة مؤخراً في فرع الثاني على إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. ولهذه الأسباب يرى وفدي ضرورة أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد الأغلبية الساحقة في اللجنة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني المتفق عليه، ستبدأ اللجنة الساعة ١٥/٠٠ من يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر المرحلة الثالثة من عملها، أي البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البنود ٦٥ إلى ٨١ من جدول الأعمال. وإذا تقترب من المرحلة الثالثة، أود أن أجمل الخطوط العريضة للإجراء الذي ستتبعه اللجنة فيما يتعلق بالتصويت على مشاريع القرارات. ويذكر الأعضاء أن هذا الإجراء مذكور في المواد ١٢٣ إلى ١٣٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وأود الآن أن أبدي بعض التعليقات العملية.

أولاً، ثمة خطوات قليلة فيما يتصل بإجراء التصويت لدى البت في مشاريع القرارات. وستتاح الفرصة للوفود في بداية كل جلسة لعرض مشاريع القرارات المنقحة إن وجدت. وأشدد على عبارة "المنقحة". ثم أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة غير تعليل مواقفها أو تصويتها بشأن مجموعة معينة من مشاريع

ويغفل مشروع القرار المذكور أن الخطر الحقيقي للانتشار في الشرق الأوسط ينبع من البلدان التي لا تمتثل لالتزاماتها الدولية ذات الصلة رغم كونها دولاً أطرافاً في معاهدات دولية. وهذه البلدان عاكفة على بذل الجهود لاقتناء أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

يضاف إلى ذلك أن النص المقدم إلى اللجنة الأولى حصلت فيه بعض التغييرات ويتضمن الآن صياغة أشد حدة بالنسبة لإسرائيل. ومشروع القرار هذا يخص إسرائيل بالذكر على نحو لا يختص به بلد آخر في اللجنة الأولى. علاوة على ذلك، فهو يقوض إنجاز الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ٢٠٠٠ لأنه يخرج التوازن الدقيق الذي أدى إلى اعتماد هذه الوثيقة عن سياقه. وتحت إسرائيل جميع البلدان وجميع أعضاء الأمم المتحدة على التصويت ضد مشروع القرار هذا.

السيد لين كيو تشانغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): لديّ عدد قليل من الإعلانات. لقد قمنا اليوم بتعميم أوراق العمل غير الرسمية من ١ إلى ٤. وأستعري الانتباه لورقة العمل غير الرسمية رقم ٢، حيث يلاحظ، في المجموعة ٧، إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/55/L.10. وبعبارة أخرى، لن تتناول اللجنة مشروع القرار المذكور يوم الخميس.

علاوة على ذلك، قد يلاحظ الأعضاء أن الوثيقة A/C.1/55/INF/2 هي مذكرة إعلامية من الأمانة تدرج فيها من يضافون إلى مقدمي مشاريع القرارات. وتحاول هذه الورقة تيسير عمل اللجنة بإدراج أسماء جميع المقدمين. بيد أنه إذا انضم مزيد من المقدمين قبل عملية البت، فسأتلو أسماءهم وقت البت في مشروع القرار المعني.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): أطلب الكلمة للرد على بيان وفد إسرائيل في ممارسة لحق الرد بشأن

هذا الأسبوع في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقد انبثقت هذه الأوراق من مشاورات مع مقدمي المشاريع. وأرجو أن تجد الوفود الجدول الزمني المعمم مسبقاً مفيداً في الإعداد والتخطيط اللازمين للمستقبل.

والجدول الزمني موضوع بطبيعة الحال للاستئناس به فحسب وهو قابل للتغيير حسب الاقتضاء. وعندما يلزم تعديل الجداول الزمنية اليومية، سنقوم بتعميم الجدول الزمني المنقح في التاريخ المعني. كما أود أن أبلغ الأعضاء بأن عمل اللجنة يسير في سلاسة ويُسر وأنا قد نستطيع بتعاونكم أن ننتهي منه قبل الموعد الأصلي وهو ٣ تشرين الثاني/نوفمبر بفترة وجيزة. ولا يمكننا التحديد القاطع في هذه المرحلة، ولكن في ضوء سير الأمور، يبدو لي أننا قد نتمكن من إنجاز أعمالنا قبل الموعد بقليل.

إذا لم تكن هناك تعليقات أخرى، أكرر أن اللجنة ستبدأ يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر البت في مشاريع القرارات في مجموعات وفقاً لتسلسلها. ويجوز إرجاء البت على طلب من الوفد لأسباب مقنعة، أو لأن مشروع القرار سيستدعي من المنظمة بياناً بالآثار المترتبة عليه في الميزانية.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد إسحاق (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على مشروع القرار A/C.1/55/L.29، المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". فعرض مشروع القرار المذكور يقوض ويحبط روح التعاون اللازمة لتحقيق السلام. فهو مشير للخصومة والشقاق وينظر إلى الأمور من جانب واحد. وينبغي للقرارات المتعلقة بالواقع المعقد لتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط أن تركز على طرق تعزيز الثقة بدلاً من تقويضها.

مشروع القرار عما يساور المجتمع الدولي من قلق إزاء استمرار وجود الأنشطة النووية غير المشمولة بالضمانات في الشرق الأوسط وما ينشأ عنه من خطر الانتشار النووي في هذه المنطقة. وتتسم هذه المسألة اليوم بأهمية خاصة وبالأولوية، لأن جميع بلدان الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل قد أصبحت أطرافاً في المعاهدة، وأخضعت أنشطتها النووية على نحو شامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تجتمع اللجنة يوم الأربعاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٥/٠٠ في قاعة الاجتماع ١، للبدء بالمرحلة الثالثة من أعمالنا. رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

مشروع القرار A/C.1/55/L.29. إن مشروع القرار لا يتسم بطابع المواجهة بل يبحث إسرائيل على الانضمام إلى ذات الالتزامات الدولية القانونية بعدم الانتشار التي انضمت إليها جميع الدول الأخرى في المنطقة - بل التي انضمت إليها في الواقع ١٨٢ دولة - وعلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومشروع القرار في ذلك يعكس بإخلاص توافق الآراء الذي تم التوصل إليه منذ خمسة أشهر بشأن أهمية الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وانضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة، وهو توافق في الآراء تشارك فيه جميع الدول الأطراف في المعاهدة. ويعرب